دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي السوداني بعد إنفصال الجنوب
المصدر:	مجلة السودان
الناشر:	مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	البلة، خليفة
المجلد/العدد:	س5, ع6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	105 - 122
رقم MD:	690220
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	جنوب السودان، تقرير المصير ، الأمن القومي ، السودان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/690220

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي السوداني
بعد انفصال الجنوب

د. خليفة البلة

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الأمن القومي السوداني بعد تقرير مصير جنوب السودان من خلال وصف وشرح وتفسير وتحليل مفهومه وأبعاده، وركائزه وخصائصه ومستوياته ومهدداته بصورة عامة، ومهدداته بعد انفصال جنوب السودان. وإن الطبيعة التي تتسم بها دراسة هذا الموضوع هي طبيعة شاملة تلعب فيها عوامل كثيرة دوراً كبيراً، وخاصة العوامل السياسية والعسكرية.

ولقد جاء اختيار هذا الموضوع نسبة لما يتعرض له الوطن من محن وابتلاءات، هذا بالإضافة إلى نقص الكتابات في مثل هذه المواضيع لحساسيتها، ولكن مع تقدم وسائل الاتصال أصبحت كل الأمور واضحة ومعروفة للعيان.

أهمية الدراسة:

وترجع أهمية هذه الدراسة للاعتبارات الآتية:

1. تتعلق بكشف دور تقرير مصير جنوب السودان وأثره على الأمن القومي السوداني.
2. أن الأمن القومي يُعد ضرورة من ضرورات وجود الأمم والشعوب.
3. محاولة هذه الدراسة المساهمة في تحديد وكشف نقاط الضعف لتقويتها، ونقاط القوة لتعزيزها.

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح النقاط الآتية:

1. التعرف على مفهوم الأمن، والأمن القومي، بصورة عامة، والأمن القومي السوداني بصفة خاصة، والتعرف على حق تقرير المصير من جهة أخرى.
2. التعرف على أبعاد وركائز وخصائص ومستويات الأمن.
3. تنازل مهددات الأمن القومي السوداني بصفة عامة، وبعد تقرير مصير جنوب السودان.
4. رؤية استراتيجية مستقبلية لحماية الأمن القومي السوداني.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس هو: هل يمثل تقرير مصير جنوب السودان مهدداً للأمن القومي السوداني؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها (أن حق تقرير مصير جنوب السودان أثرا/ يؤثر تأثيرا كبيرا علي الأمن القومي السوداني).

منهج الدراسة:

ولإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الشرح والتفسير.

وترجع صعوبة هذه الدراسة، لأسباب يرجع بعضها إلى عملية الربط بين العوامل الشاملة، ويرجع بعضها الآخر لحساسية الموضوع نفسه. لذا تعتبر هذه الدراسة ما هي إلا عمل متواضع نأمل أن يدرس هذا الموضوع بعقل جماعي يتكامل فيه الجانب النظرية والفني من قبل الخبراء العسكريين حتى تعم الفائدة للوطن.

وفي هذا الإطار لابد من تقديم بعض التعريفات الإجرائية المتعلقة بهذه الدراسة وهي:

1. **الأمن:** هو التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية، وله جانبان موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنه كمياً، وجانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية، ومدى ارتباط الشعب بالنظام. وهو كذلك ظاهرة ديناميكية حركية وحقيقة نسبية وليست مطلقة. (1) والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية". وهو عكس الخوف الذي يعني عدم الطمأنينة والتحرر من التهديد الذي قد يعتري الأفراد في أي لحظة تحت أي ظرف من ظروف الحياة سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادية أو غيره. (2)

وخلاصة القول أن الأمن هو عكس الخوف الذي يعني التهديد الشامل.

2. **الأمن القومي:** يقصد به حماية الدولة وبقائها وضمانة أمن حدودها المحيطة، والحفاظ على المصالح الحيوية لها. (4) وهو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب. (5)
3. **الأمن القومي السوداني:**

هو البحث عن سبل تؤدي لإيجاد نظام جماعي من التعهدات بين القوى السياسية والحركات السودانية المختلفة يكفل تحقيق أمن الوطن بصفة خاصة، ويحقق الأهداف والثوابت الوطنية العامة المنصوص عليها في الدستور والقوانين السودانية والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية. (6)

4. **حق تقرير المصير: (7)**

هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، انبثق عن مبدأ القوميات، ويقضي بمنح كل أمة الحق في أن تقرر مستقبلها السياسي والاقتصادي بحرية تامة وبدون تدخل أجنبي. وقد أيد هذا المبدأ الرئيسي الأمريكي ويلسون في البيان الذي ألقاه بتاريخ 8 يناير 1918م (النقاط الأربع عشرة)، إذ جاء في الفقرة الخامسة (يجب رعاية مصالح السكان

ورغباتهم عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة). وجاء في المادة الأولى من ميثاق الأطلسي الموقع من قبل إنجلترا وأمريكا بتاريخ 14 أغسطس 1941م (أن الحكومتين لا ترغبان في أي تعديل إقليمي لا يتفق مع الرغبة التي يعرب عنها السكان المدنيون بحرية تامة)، كما تعهدت المادة الثالثة "باحترام حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي تريد أن تعيش في ظلها). ونص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في المادة الأولى الفقرة الثانية المتضمنة مقاصد الأمم المتحدة، إذ جاء فيها (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيره...). وكذلك جاء في المادة (55) من الميثاق (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم، مبنية على احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيره...).

وقد أكدت هذا الحق عدة مؤتمرات، ولاسيما تلك التي نظمتها الدول والشعوب الأسيوية والأفريقية ودول عدم الانحياز، وفي مقدمتها مؤتمر باندونق المنعقد في 24 أبريل 1955م، إذ تضمنت قراراته: (الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة إلى الشعوب التابعة...).

ويخلص من هذا التعريف أن حق تقرير المصير يعتبر من القواعد الآمرة في العلاقات الدولية والقانون الدولي المعاصر، حيث ظهر لصالح الدول المستعمرة، وليس لصالح جماعات عرقية كما ورد ذلك في المواد المذكورة من ميثاق الأمم المتحدة. ويعني هذا المبدأ حق الدول في حرية الاستقلال والانفصال بالمعنى السياسي عن الدولة المتسلطة المستعمرة، ولا يطبق هذا المبدأ أو الحق على الأقطار التي حققت وحدتها واستقلالها، ولكن الحركات الإنفصالية تحاول/ حاولت الاستفادة من هذا المبدأ كما حدث في بنغلاديش وغيرها، ومن حق الحكومة المركزية أن تقاوم الحركات الإنفصالية، ولكن إذا أصبحت هذه المقاومة تشكل خطراً على حقوق الإنسان، قد يستدعي ذلك تدخل الأمم المتحدة أو قوى خارجية لحسم الصراع، وهذا ما سعت إليه الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وتحتوي هذه الدراسة بعد هذه المقدمة على مدخل، وثلاثة مباحث أخرى، يتناول المبحث الأول: أبعاد وركائز وخصائص ومستويات الأمن، أما المبحث الثاني: فيتناول مهددات الأمن القومي السوداني بعد تقرير مصير جنوب السودان. وفي المبحث الثالث: يتم تصور لرؤية مستقبلية لحماية الأمن القومي السوداني. ثم تنتهي هذه الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ومن ثم بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ومن ثم المصادر والمراجع.

مدخل:

ارتبطت كلمة الأمن بالفرد، وتعني الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد سواء بسبب غياب الأخطار التي يمكن أن تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها. فالأمن يعني التحرر من الخوف، ويترتب عليه إحساس بالقدرة على الحركة لمواجهة متطلبات الحياة. فالخوف حالة تنتاب الإنسان عندما يشعر أن جانباً من جوانب حياته، او حياته كلها أصبحت في لحظة معينة عرضة للتهديد سواء بسبب عجز ذاتي عن الحركة، أو نتيجة ظروف قاهرة تعترض حركته. والإنسان الأول قد مر بهذه الحالة عندما وجد نفسه وحيداً في مواجهة الطبيعة. ورغم

ارتباطه بأخيه الإنسان ثم بالجماعة إلا أنه مازال يعاني من الخوف، فقد برزت مع الحياة الاجتماعية دوافع جديدة لما أصبح يعرف بالخوف الاجتماعي. وقد وجد الإنسان نفسه في مواجهة أولئك الذين لا يتقيدون بالضوابط الاجتماعية.

وأن هدف الأمن بمعناه الواسع هو حماية طريقة حياة الإنسان بكافة جوانبها. وأن حماية ممتلكات الأفراد وصيانتها أمر لا ينفصل عن أمن الإنسان واستقراره.

والأمن في هذا الخصوص ينقسم إلى الأمن الوقائي وهو فن حماية الكيان، والأمن الكشفي وهو فن كشف الجريمة.

ولقد اتسع مفهوم الأمن في عصرنا الحالي، حيث ظهر على سبيل المثال ما أصبح يعرف بالأمن الصناعي، والأمن الغذائي، والأمن التجاري... إلخ. ويشير مفهوم الأمن أيضاً إلى حماية النظام السياسي القائم من أعمال التمرد أو محاولات التغيير، وهذا المفهوم للأمن لابد أن يتعارض ولو في حدود معينة مع مفهوم الأمن الفردي، لأن عمليات القمع التي يستخدمها البوليس تعني التعرض لأمن المواطنين الذين لا يعلنون صراحة ولاءهم للنظام السياسي القائم، أو لأولئك الذين يتوقع أنهم يعملون على انتهاز الفرص للإيقاع به وتغييره.

وبالتالي فإن ارتباط الفرد بالجماعة ألقى مسئولية أمنه على تلك الجماعة. ففي القبيلة أخذ الشيخ على عاتقه ضبط حياة الأفراد وفقاً للعادات والتقاليد والأعراف التي استقرت، بحيث أصبح الخروج عليها موضع استنكار من جانب الجماعة، ومحل عقاب من جانب السلطة السياسية.

وفي الدولة أخذت الحكومة على عاتقها هذه المسئولية، وأصبحت حماية الأمن للمواطنين هدفاً رئيسياً يتصدر غيره من الأهداف.

ويرتبط الأمن القومي بالتهديدات التي قد تواجه الجماعة السياسية في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، بل قد تتعرض هذه الجماعة لاعتداءات خارجية من قبل جماعة أخرى.

والتهديدات بهذا المعنى لا تتجه إلى الفرد، وإنما إلى الجماعة، ليس معنى هذا أن المواطن في منأى عن التهديد. ولكن في ظل الجماعة لا يتعرض الفرد للتهديدات لذاته أو بصفة مستقل عنها، وإنما يتعرض لذلك كأحد أعضائها.

وعليه يمكن القول بأن التهديدات تمس أمن الجماعة ككل وليس أمن المواطن كفرد، وبالتالي تأخذ الجماعة على عاتقها مسئولية حماية أمنها.

فالأمن القومي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الدولة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية، ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومي في منأى عن أي تهديد خارجي سواء أكان ذلك الاحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر أم أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها.

فالأمن طبقاً لذلك يشمل حالة من الهدوء، وغياب عوامل الخوف والقلق عند قيام الدولة بتحقيق أهدافها القومية. فالأمن هو الشعور بالثقة بأن ويلات الحرب والتعقيدات الناجمة عن تفاعلات الحياة السياسية الدولية يمكن تجنبها أو استيعابها بالإدارة الجيدة للسياسة الخارجية للدولة بشكل يضمن لها البقاء وتحقيق الأهداف بشكل مستقر.

ويمكن أن يفهم مصطلح الأمن القومي بأكثر من معنى، فهو يمكن أن يستخدم بمعنى الهدف الذي تسعى إليه السياسة الخارجية، ويستخدم بمعنى القدرة أو القوة، وكإطار للحركة السياسية. ويمكن تفصيل ذلك كالآتي: (8)

1. **الأمن القومي كهدف**:

يعني المحافظة على الدولة، وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة، وضمان استقلالها. ويبرز هذا الهدف إذا تعرضت الدولة للعدوان، أو إذا توقفت قيادتها السياسية أنها يمكن أن تكون عرضة لذلك في لحظة ما. وعليه يعلو الأمن القومي على غيره من أهداف السياسة الخارجية.

2. **الأمن القومي كقدرة**:

ويعني القدرة العسكرية على حماية الدولة، والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي. وفي ذلك يقول علماء الاجتماع، الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي.

3. **الأمن القومي كمفهوم مجرد/ كإطار للحركة السياسية**:

يعني مجموعة المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة، والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي. وينسحب مدلول الأمن القومي على أجهزة معينة في الدولة، كمجلس الأمن القومي، وجهاز الاستخبارات، لأن الأمن القومي يرتبط بفكرة الحصول على المعلومات سواء عن العدو أو عن الصديق، وتحليلها وتقديمها إلى صانع القرار السياسي بحيث تكون أحد المرتكزات الأساسية للحركة السياسية.

أبعاد وركائز وخصائص ومستويات الأمن

يستدعى التعرف على مفهوم الأمن القومي تناول أبعاده وركائزه وخصائصه ومستوياته من خلال شرحها وتفسيرها وتحليلها.

أولاً: أبعاد الأمن:

للأمن أبعاد متعددة يمكن إجمال أهمها في الآتي: (9)

1. البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
2. البعد الاقتصادي: ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سُبل التقدم والرفاهية له.
3. البعد الاجتماعي: ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
4. البعد المعنوي أو الايديولوجي: والذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
5. البعد البيئي: والذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

وفي هذا الإطار فقد بين الدكتور مصطفى عبد الله خشيم بعدين للأمن القومي هما: (10)

1. بعد داخلي: يتعلق بحماية أفراد الشعب، والمؤسسات السياسية القائمة، الاقتصاد الوطني، والموارد البشرية والمادية.

2. بعد خارجي: يتعلق بحماية رعاية الدولة في الخارج لدى الدول الصديقة والحليفة، استثمارات ومصالح الدول في الخارج، وأسواق الدولة في الخارج. فالاقتصاد الوطني قد يصبح قضية أمن قومي في حال زيادة اعتماد الدولة على الصادرات من الخارج بصورة مستمرة.

ثانياً: ركائز الأمن:

للأمن أربعة ركائز أساسية تتمثل في الآتي: (11)

1. إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء القوات المسلحة، وقوة الشرطة والاستخبارات القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.
4. إعداد سيناريوهات، واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

ثالثاً: خصائص أو مميزات الأمن:

يتميز الأمن القومي بالخصائص الآتية: (12)

1. التحديد: ويعني أنه ينحصر في نطاق الدولة القومية، أي أنه يجد مجاله العلمي والتطبيقي في إطارها.
2. الشمول: ويعني أنه يتضمن كافة جوانب الأمن، وما يتصل بغياب الخطر في كافة صوره.
3. العمومية: يعني أنه يقع ضمن مسئولية أية حكومة في أية دولة بغض النظر عن شكل نظامها السياسي، ومهما تغير ذلك النظام أو تبدل.
4. النسبية: ويعني أن الوسائل التي تضعها الدولة لحماية أمنها لا تصل بها مهما بلغت إلى حد الشعور بالأمن المطلق.
5. التغير: ويعني أن الوسائل التي تضعها الدولة لحماية أمنها تتغير من حيث قوتها ونوعها من حين لآخر بما يؤثر على ذلك الشعور صعوداً أو هبوطاً.

وفي ذلك نخلص إلى أن الأمن القومي يعني تعبير عن حالة مثالية تحاول الدولة الاقتراب منها دون أن تبلغها، حيث لا توجد دولة من الدول بلغت حد الشعور بالأمن المطلق. وما عملية سباق التسلح من جهة، ومحاولة نزع السلاح وأحداث 11 سبتمبر والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من جهة أخرى إلا دليلاً على ذلك.

رابعاً: مستويات الأمن:

للأمن أربعة مستويات هي: (11)

1. أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
2. أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة، وهو ما يعبر عنه" بالأمن الوطني.
3. الأمن القطري أو الإقليمي: ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

4. الأمن الدولي: وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

مهددات الأمن القومي السوداني بعد تقرير مصير جنوب السودان

وفي هذا المبحث سيتم التعرض إلى مهددات الأمن القومي السوداني من خلال الآتي:

أولاً: المهددات العامة للأمن القومي السوداني:

يمكن تقسيم المهددات العامة للأمن القومي السوداني إلى مهددات داخلية وخارجية من خلال شرح وتفسير وتحليل عدة عوامل وهي:

1. **عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية**:

يمكن تناولها على المستويين الداخلي والخارجي.

أ. **على المستوى الداخلي**: يعد عدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، وتعقدها واختلاف الايدولوجيات السياسية، والتخلف السياسي الحزبي من أهم العوامل التي تهدد الأمن القومي السوداني. والمؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي على المستوى الداخلي كثيرة منها:

* الخلافات الداخلية تقلل من درجة المشاركة في النظام السياسي.
* عدم الوفاء الوطني يؤدي إلى عدم وجود الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة.
* عدم وضوح الأهداف وتعارضها لدى الأحزاب السياسية.

ب. **على المستوى الخارجي**: هناك عدة مؤشرات لعوامل تهديد خارجية ذات طبيعة سياسية أهمها:

* قطع العلاقات الدبلوماسية.
* فرض العقوبات على السودان.
* وجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصلحة السودان.

2. **عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية**:

وسيتم تناولها من خلال المستوى الداخلي والخارجي.

أ. **على المستوى الداخلي**: ومؤشرات ذلك على المستوى الداخلي كالآتي:

* وجود قوات عسكرية وشبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة (الحركات المتمردة).
* عدم كفاية الإنتاج الحربي والاعتماد على مصادر التسليح الخارجية.
* وجود قوات أجنبية داخل السودان.

ب. **على المستوى الخارجي**: ومؤشرات ذلك على المستوى الخارجي هي:

* حشد القوات الأجنبية على حدود الدولة "قوات الأمم المتحدة في الحدود التشادية السودانية"، وعلى الحدود في منطقة أبيي.

* امتلاك بعض الدول المجاورة لقوات مسلحة متقدمة، وذات طابع هجومي (مصر – أثيوبيا... إلخ).
* دخول بعض الدول المجاورة في أحلاف عسكرية لا تتفق أهدافها ومصالحها مع أهداف ومصالح الدولة.
* وجود قواعد عسكرية لدول كبرى على أراضي دول مجاورة.
* فرض حظر على الأسلحة والمعدات وقطع الغيار على السودان.
* قرارات مجلس الأمن بخصوص مشكلة دارفور، ومناطق أخرى.

3. عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية:

سيتم تناولها على المستوى الداخلي والخارجي:

أ. **على المستوى الداخلي**: ومؤشرات ذلك هي:

* الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
* ارتفاع نسبة البطالة.
* عدم توفر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة.
* ضعف الإنتاج الصناعي والحيواني والزراعي، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والمواد الاستراتيجية وارتفاع معدلات الاستهلاك.
* انخفاض مستوى الناتج القومي واقترانه بخلل في التوزيع.

ب. **على المستوى الخارجي**: ومؤشرات ذلك تتمثل في الآتي:

* فرض حصار اقتصادي على الدولة.
* المقاطعة الاقتصادية للدولة.
* إيقاف المساعدة الاقتصادية للدولة.
* التدخل الخارجي لفرض أوضاع منافية لمصلحة الدولة.

4. عوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية:

أ. **على المستوى الداخلي**: ومؤشرات تتمثل في الآتي:

* وجود أحزاب متعددة تتصارع على السلطة في الدولة.
* إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية.
* وجود خلل في التركيب الاجتماعي.
* انخفاض مستوى الإدارة والانضباط.
* وجود خلل بين السكان والنمو الاقتصادي.

ب. **على المستوى الخارجي**: ومؤشرات ذلك تتمثل في الآتي:

* استيراد أيدولوجيات وأفكار لا تتفق وقيم ومبادئ المجتمع السوداني.
* استخدام الحرب النفسية والإذاعات المضادة.

* التخريب.
* هجرة سكان دول الجوار إلى السودان (أثيوبيا – جنوب السودان – مصر).

ثانياً: مهددات الأمن القومي السوداني يبعد تقرير مصير جنوب السودان:

يمكن تلخيص أهم المهددات في الآتي:

1. وجود دولة الجنوب غير المستقرة يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة تصل إلى أكثر من مليون مواطن جنوبي إلي السودان، يمثلون عبئاً ثقيلاً، وهم بلا سكن ولا عمل، الأمر الذي يولد بؤر للجريمة، ويصبح مهدد مباشر للأمن القومي السوداني.
2. انتقال بعض الأمراض المستوطنة في جنوب السودان والدول المجاورة له إلى السودان.
3. انتقال بعض العادات والقيم والثقافات الضارة إلى السودان.
4. وجود قوات عسكرية وشبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة دولة جنوب السودان.
5. وجود قواعد عسكرية أجنبية لدولة أو دول كبرى أو منظمات دولية على أرض الدولة الوليدة لا تخضع لرقابتها.
6. التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية بالنسبة للدولة الوليدة يدفعها للتعامل مع جهات أجنبية قد تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد السوداني.
7. الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة البطالة، والحرب في دولة جنوب السودان يؤدي إلى نزوح دائم لسكانه بأعداد كبيرة إلى السودان.
8. عدم توفر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة في الدولة الوليدة، يساهم في تهريب السلع الضرورية لجنوب السودان.
9. لجوء دولة جنوب السودان إلى أحلاف وتكتلات تتعارض ومصالح دولة السودان.
10. حشد القوات المسلحة لدولة الجنوب في أحيان كثيرة على الحدود، مما يمثل بؤر توتر قد تؤدي إلى اندلا ع الحرب.
11. تسوية الديون الخارجية، ومدى تحمل الدولة الوليدة لجزء منها.
12. مطالبة دولة الجنوب بحصة من مياه النيل.
13. دعم الدولة الوليدة لحركات دارفور وجبال النوبة بهدف الاستقلال وخلق عدم الاستقرار في دولة السودان؟
14. رواج تجارة الحدود غير المشروعة، وخاصة تجارة السلاح المنتشر في جنوب السودان.
15. إن انفصال جنوب السودان حفز مجموعات سكانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور للمطالبة بحقوق وتنمية متوازنة في هذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى استنزاف امكانيات دولة السودان مادياً وبشرياً.

لذلك يلاحظ أن مهددات الأمن القومي بعد تقرير مصير جنوب السودان تمثلا خطراً كبيراً على دولة السودان، وبلا شك سوف تؤدي إلى استنزاف موارد السودان البشرية والمادية، حتى في حالة الاستقرار.

الاستراتيجية السودانية لحماية الأمن القومي

يمكن تناول هذا الموضوع من خلال التطرق إلى وسائل تحقيق الأمن القومي وحمايته بصورة عامة ومن ثم تصور استراتيجية سودانية.

أولاً: وسائل تحقيق الأمن القومي وحمايته:

يعني مفهوم الأمن القومي، إلى أنه أسلوب لتأمين كيان الدولة والمجتمع من خلال اتباع وسائل معينة. فهناك ثلاثة نماذج لوسائل تحقيق الأمن القومي وهي: (14)

1. **نظام الأمن الذاتي: self security system**

والذي من خلاله تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها بالاعتماد على قدراتها الذاتية، دون تدخل عناصر أو أطراف خارجية أعداء أو حلفاء. وهذا النموذج يصعب تحقيقه في الوقت الحالي. ولكن تتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق ذلك بواسطة هذه الاستراتيجية على ثلاثة عوامل:

أ- قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في كافة متطلباتها واحتياجاتها.

ب- طبيعة النظام بالدولة، ونمط توزيع القوة السائد فيه.

ج- القوة النسبية لحسابات القوة الشاملة في مواجهة الدول الأخرى.

وقد يؤدي اتباع هذه الاستراتيجية الأمنية، في تحقيق الأمن القومي إلى انعزال الدولة عدوانيتها. وهذا النموذج غير مجدي لأنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها أن تحقق أمنها بالجهود الذاتية، لذلك نجد أن الدول العظمى تتحالف من أجل تحقيق أمنها القومي.

2. **نظام الأمن الإقليمي**: Regional Security System

والذي من خلاله تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها باللجوء إلى التحالف والارتباط بقوى إقليمية ذات مصالح مشتركة لتنسيق السياسات الأمنية فيما بينها لتجميع قواها لتحقيق التوازن أو التفوق النسبي، ضد قوى أخرى متعارضة المصالح. وقد يؤدي اتباع هذه الاستراتيجية الأمنية إلى تحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود النظام الإقليمي الذي تقع الدولة في دائرته.

3. **نظام الأمن الجماعي**: The Collective Security System

ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأمن، بالتزام كل الدول في المشاركة في تأمين أمن المجتمع الدولي، من خلال تطبيق قراراته التي يصدرها ضد أي دولة تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد طبق هذا النظام في حرب الخليج الثانية ضد العراق.

ويستدعي اتباع هذا النظام الأمني احترام الدول سيادة كل دولة على إقليمها وحدودها، وإنهاء كافة أشكال الصراع الدولي، والمحافظة على الوضع السياسي القائم.

ثانياً: وسائل حماية الأمن القومي:

توجد وسائل داخلية وخارجية لحماية الأمن القومي، يمكن تناولها كالآتي: (15)

وسائل حماية الأمن القومي داخلياً:

تنشئ الدول أجهزة لحماية أمنها القومي داخلياً، تشمل وسائل أكاديمية نظرية، وعناصر علمية، وأخرى عملية وهي:

أ. مراكز البحوث والمعلومات:

وتمثل الجانب الأكاديمي العلمي الذي يقوم بتحديد المشاكل الأمنية، وتصنيفها، ثم وضع البدائل واختيار أفضلها لحل المشاكل، ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية، وتقييم النتائج. وتهدف هذه المؤسسات إلى: إجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الأمن القومي، في كافة مستوياته ومجالاته ودوائره.

التوصل إلى تقييم متكامل لظاهرة الأمن القومي، والمشكلة القائمة أو الممكن حدوثها في المستقبل، من خلال المتابعة اليومية والدقيقة لمجريات الأحداث التي تؤثر على الأمن القومي.

صياغة إطار فكري موحد، وملائم لسياسة أمنية متكاملة.

تقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن القومي.

ب. أجهزة الأمن والاستخبارات:

هي الوسيلة الرئيسية الهامة التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وتتوقف دقة ونجاح الدولة في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة وقدرتها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة، وعرضه بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب.

ج. مجالس الأمن الوطني:

ويتمثل عمل هذه المجالس في إعادة ترتيب وتجميع المعلومات المتاحة لها، بشكل منطقي وتحليلها، لوضع نموذج حركي، وتتنبأ باحتمالات ردود الفعل من القوى المضادة إزاء هذه الحركة، والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل، وتأثيراته الجانبية، لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم، في الوقت المناسب.

د. النظم المجتمعية الخاصة:

ويقصد بها مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة، لأبعاد الأمن القومي، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها وحمايته وهي:

الجانب السياسي: تقوم الدولة بتنمية سياسية شاملة، تتضمن التوعية، وتحقيق التماسك السياسي، وحجب المعلومات عن الغير لعدم معرفة حقيقة الأوضاع السياسية في الدولة.

الجانب الاقتصادي: تقوم الدولة باتباع سياسات وخطط اقتصادية مدروسة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية الاقتصاد الوطني من التهديد الداخلي والخارجي.

الجانب الاجتماعي: تقوم الدولة بالعمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة من خلال إدماج الأقليات والطوائف، والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع وتراثه الوطني.

(2) وسائل حماية الأمن القومي خارجياً:

هناك وسيلتان لحماية الأمن القومي خارجياً هما:

الوسيلة الدبلوماسية: وهي أداة رئيسية في السياسة الخارجية، والتي من خلالها تحقق الدولة الأهداف السياسية وقت السلم والحرب، باستخدام عدة أساليب كالمفاوضات والوساطة والتحقيق والمساعي الحميدة والتحكيم.

الوسيلة العسكرية: يتحقق الأمن بامتلاك القوة والقدرات العسكرية الكفيلة لمواجهة التهديد، والابتعاد بالبلاد عن آثار الخطر حال وقوعه. وتستخدم هذه الوسيلة بعد نفاذ كل المحاولات الدبلوماسية لحل الأزمة تدريجياً كالتلويح باستخدام القوة، حتى اتخاذ قرار استخدامها، مع التأكد بأن الوسيلة العسكرية قادرة على تحقيق النجاح عند استخدامها لحماية الأمن القومي، لأن الفشل يؤدي إلى نتائج عكسية تنعكس على أهداف الأمن القومي بدلاً من حمايته، وبالتالي يتعرض للخطر.

ويجب أن يراعي قرار استخدام القوة العسكرية تحديد العناصر الأساسية الآتية:

تحديد شكل الحرب.

تحديد مستوى الصراع المسلح المحتمل.

تحديد الإطار السياسي المحتمل.

تحديد البعد الاستراتيجي للقرار.

تحديد الأسلوب والمدى الذي ستستخدم فيه القوة العسكرية، بما يتناسب مع مهام القوات، وقدراتها، ويتوازن مع الأهداف المحققة، وخسائر استخدام القوة العسكرية. تحديد إمكانيات العمل الجماعي، للتحالفات الإقليمية والدولية، بما يخدم الأهداف الأمنية المشتركة.

ثالثاً: الرؤية الاستراتيجية السودانية للأمن القومي:

إن مفهوم الاستراتيجية من أهم المفاهيم اهتماماً وتداولاً من قبل الباحثين ومراكز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية، وتكمن أهمية هذا الموضوع بسبب تأثير هذا المفهوم على صانع القرار على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية من جهة، ودوره في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية من جهة أخرى. وتعود أهمية هذا الموضوع في التعرف على الأهداف الاستراتيجية، ووسائل تنفيذها، وهياكل ومؤسسات صنع الاستراتيجية السودانية. وعلى هذا الأساس ينطوي مفهوم الاستراتيجية السودانية على عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى مستويات بعيدة ومتوسطة وقريبة المدى، ومنها ما يجب تحقيقه للمصلحة العاجلة والملحة، ولكن الأهداف الاستراتيجية السودانية الكبرى التي يريد تحقيقها هي ما يتعلق بالأمن القومي السوداني الشامل في كافة مجالاته. وتقوم على مرتكزات هامة، منها الحدود الآمنة، والتفوق العسكري الإقليمي والمساندة الإقليمية والدولية من خلال إقامة علاقات تعاون ومصالح مشتركة.

أما فيما يخص الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فقد يرى التفكير الاستراتيجي السوداني تصنيفها إلى اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: أدوات سلمية سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية.

الاتجاه الثاني: أدوات عسكرية بشكل مباشر وغير مباشر.

وأن التفكير الاستراتيجي السوداني ليس حركاً فقط على المؤسسات الرسمية فحسب، وإنما تشارك فيه دوائر غير رسمية، أهمها مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وعليه تعمل هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية جميعها لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تحقيق الأمن القومي السوداني الشامل.

الأهداف الاستراتيجية السودانية: وتتمثل في الآتي:

1. ضمان أمن السودان وسيادته ووحدته الإقليمية وسلامة مواطنيه وحرياتهم:

ظل هذا الهدف يمثل حلم السودان منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، إلا أن الأقدار جاءت عكس ذلك فأدت إلى انفصال جنوب السودان في 9 يوليو 2011م، ولكن يبقى الأمل والهدف باقياً ومشروعاً في ظل السودان الحالي، يجب العمل من أجل تحقيقه.

2. عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول:

تحكم العلاقات الدولية المعاصرة مجموعة من المبادئ المتفق عليها عالمياً سواءً عبر اتفاقيات ثنائية أو جماعية أو أعراف دولية، وتمثل هذه المبادئ إطاراً عاماً للسياسة الخارجية للعديد من بلدان العالم بعد أن تبنت مثل هذه المبادئ. لذلك يعتبر هذا المبدأ من المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية.

ورغم أن مبدأ عدم التدخل يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، فإن الممارسات الدولية تكشف عن عدم تقيد الدول في سياستها الخارجية به، فهي تبرر التدخل إذا اتفق مع مصالحها الدولية، وتستنكره إذا لم يكن لها فيه مصلحة.

إن مبدأ عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، شرط أساسي لتحقيق السلام الدولي كما أنه ضمان يقدم الحماية للدول الصغيرة من السياسات الإمبريالية للقوى الكبرى حيث يضمن حرية الضعيف في وجه القوى، ويحقق الاستقلال الذي هو المضمون الثابت للسيادة. وهكذا يتوخى مبدأ عدم التدخل، ضمان حرية الدول، في أن تتبع السبيل الأكثر نجاعة لمصالحها الوطنية ويضمن تحريم اللجوء إلى التدابير الإكراهية ضد إرادة الدولة، ويصبح لهذا المبدأ وظيفة اجتماعية سياسية هي تحقيق الحرية للشعوب والحفاظ على السلام الدولي. ومع تطور العلاقات الدولية تطور مضمون مبدأ عدم التدخل، وانعكست عليه التغيرات التي أصابت مفهوم السيادة، الأمر الذي أحدث تحولاً في تفسيره من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنة وهو ما أثر في جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والدولي.

الأهداف الاقتصادية:

1. السعي إلى تطوير وتقوية الاقتصاد السوداني.
2. تأمين مصادر الطاقة.

الأهداف العسكرية (الأمنية):

1. ضمان جاهزية القوات المسلحة السودانية.

2. تحديث وتطوير وسائل الاتصالات والقيادة والتحكم للقوات المسلحة.
3. تطوير وزارة الدفاع وتحديث التفكير والعقيدة العسكرية.

الأهداف الأيديولوجية:

1. حماية الفكر والعقيدة الإسلامية.
2. المحافظة على العادات، والتقاليد، والقيم، والأعراف السودانية.

ثانياً: وسائل تنفيذ الاستراتيجية السودانية

1. الوسيلة السياسية (الدبلوماسية).
2. الوسيلة الاقتصادية.
3. الوسيلة الإعلامية/ الدعائية.
4. الوسيلة العسكرية.

ثالثاً: هياكل ومؤسسات صنع الاستراتيجية السودانية

الهياكل والمؤسسات الرسمية:

1. مؤسسة الرئاسة.
2. وزارة الخارجية.
3. وزارة الدفاع.
4. مجلس الدفاع القومي.
5. الاستخبارات الوطنية.

الهياكل والمؤسسات غير الرسمية:

1. الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.
2. مراكز البحوث والدراسات العلمية.
3. منظمات المجتمع المدني.
4. بيوت الخبرة.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة في إطارها النظري على التعريفات والاستخدامات المختلفة لمصطلحات الأمن، الأمن القومي، الأمن القومي السوداني، حق تقرير المصير. وكذلك تناولت أبعاد وركائز وخصائص ومستويات الأمن. أما في إطارها التطبيقي فتناولت مهددات الأمن القومي السوداني بصورة عامة، ومهددات الأمن القومي السوداني بعد انفصال جنوب السودان.

وأخيراً طرحت رؤية استراتيجية لحماية الأمن القومي السوداني.

ومن خلال الوصف والشرح والتفسير والتحليل لهذه المواضيع توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها الآتي:

1. أن الأمن ظاهرة ديناميكية حركية تتغير حسب الظروف وطبيعة النظام السياسي، وحقيقة نسبية ليست مطلقة.
2. أن حق تقرير المصير يمثل مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، ظهر لصالح الدول المستعمرة، في حقها في الاستقلال والانفصال عن الدولة المستعمرة. ولكن الحركات الانفصالية استفادت منه لتقرير مصيرها عن الدولة الأم.
3. للأمن أبعاد داخلية تتعلق بحماية أفراد الشعب ومؤسساته السياسية والاقتصادية وموارده البشرية والمادية القائمة، وأخرى خارجية تتعلق بحماية رعايا الدولة ومصالحها واستثماراتها في الخارج.
4. أن الأمن القومي يعتبر حالة مثالية تحاول الدولة الاقتراب منها دون أن تبلغها، حيث لها توجد دولة من الدول بلغت حد الشعور بالأمن المطلق.
5. عدم الوفاق الوطني يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر بدوره على الأمن القومي.
6. وجود القوات الأجنبية والمنظمات الدولية داخل السودان وعلى الحدود يؤثر سلباً على الأمن القومي السوداني.
7. الصراع الحربي والحركي على السلطة في السودان يؤثر تأثيراً خطراً على الأمن القومي السوداني.
8. هجرة سكان دول الجوار، وخاصة دولة الجنوب بأعداد كبيرة له تأثير سالب على الأمن القومي السوداني، لأنه يؤدي إلى التمزق الاجتماعي.
9. عدم الاستقرار السياسي والأمني في دولة الجنوب له تأثيرات سالبة على الأمن القومي السوداني.
10. دعم دولة جنوب السودان للحركات المسلحة السودانية بغرض استمرار الحرب الأهلية، وجعله أحد بؤر التوتر المشتعلة في المنطقة، يؤدي إلى زعزعة الأمن في دولة السودان.
11. انفصال جنوب السودان حفز بعض المناطق الجغرافية للسعي إلى الانفصال، مما أثر ذلك بدوره على الأمن القومي السوداني.
12. أن الأمن ليس هو المقدرات والنشاط العسكري التقليدي فقط، بل هو التنمية الشاملة في جميع المجالات.

13. السيطرة على الأراضي السودانية: سعت وتسعى دولة الجنوب قبل استقرارها إلى السيطرة على الأراضي السودانية. وتبدو هذه النزعة أكثر وضوحاً في التمسك بأحقيتها في أبيي ومناطق أخرى.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن تقرير مصير وانفصال دولة جنوب السودان شكل مهدداً رقم (1) للأمن القومي السوداني، الأمر الذي يعزز صحة الفرضية التي مفادها: (أن حق تقرير مصير وانفصال جنوب السودان أثر/ ويؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن القومي السوداني).

التوصيات:

وبناء على ما تقدم توصي هذه الدراسة بالآتي:

1. أن الحاجة ملحة لوحدة السودان في ظل نظام فيدرالي ديمقراطي تحكمه العدالة وحكم القانون الراشد. وفي حالة الاستحالة، يحتم على الدولتين التعاون والتكامل، لأن دول العالم بدأت تلجأ إلى التكتلات السياسية والاقتصادية لمواجهة متطلبات الحياة حتى يكون لها القدرة على اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، أو تقليل التفاوت الطبقي والاجتماعي. وفي حالة عدم تعاون دولة الجنوب يجب على دولة السودان الحد من هجرة الجنوبيين إلى السودان، وحصر وترحيل الموجودين بالسودان إلى دولة الجنوب، أو أيوائهم في معسكرات لجوء.
2. اعتراف الأطراف السياسي السودانية [أحزاب – حركات] ببعضها البعض، واعتراف الأفراد ببعضهم البعض، وقبولهم بمبدأ التعايش الوطني، في وطن واحد ويخضعون إلى قانون واحد يرضي الجميع ويسري على الجميع.

أن الاعتراف غير المتساو لبعض الأحزاب ببعضها، ولبعض الأفراد ببعضهم البعض الموجود في السودان خلال الحقب السابقة هو سبب المشكلة، لذلك لابد أن يستبدل باعتراف متبادل وشامل ومتساوي، بحيث يعترف كل مواطن بكرامة وإنسانية أي مواطن آخر، وهذه الكرامة تعترف بها الدولة بدورها بفضل الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطن. وإن فهم أهمية الاعتراف هذه تمكننا من تفسير بعض المفاهيم التي تشكل عائق للحكم في السودان مثل الهوية وعلاقة الدين بالدولة، وحقوق غير المسلمين والأقليات الأخرى وغيرها من المفاهيم التي تحتاج منا إلى دراسة علمية موضوعية مجردة من النزعات والأهواء والأغراض الشخصية والجهوية. وأن مبدأ الاعتراف بالآخرين هذا يحتاج إلى والإيمان بأهداف ومبادئ معينة يتفق عليها الجميع تؤدي في النهاية إلى ثورة اجتماعية علمية واعية شاملة يقودها جيل واعي يتقبل الآخر بصدر رحب، مما يخلق ذلك حوار فكري علمي يهدف إلى الوصول إلى شكل من أشكال الحكم يلائم طبيعة السودان.

3. أن حماية الأمن القومي السوداني تتطلب توفر مجموعة من الظروف الموضوعية كتوفير المناخ الديمقراطي، ورفع مستوى التجانس الاجتماعي بين مختلف الأطراف [توفير السلام الاجتماعي].
4. أن الأمن القومي السوداني قضية مجتمعية مرتبطة بتطور الإنسان السوداني في كافة المجالات، وخاصة التنمية الشاملة والمتوازنة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التعاون والتضامن والتلاحم الوطني.

5. الانتقال من مرحلة الحزبية والجهوية الضيقة إلى مرحلة الوطنية، فالمقصود الاتفاق على ثوابت وتوجهات وطنية تساهم في صنع القرار الداخلي والخارجي.
6. توطيد علاقات السودان مع جميع دول الجوار الجغرافي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم إيواء أي معارضة أو دعمها.
7. إقامة نقاط عسكرية حدودية في مواقع استراتيجية مجهزة بكامل المعدات العسكرية لمنع التسلل وضبط الأمن في الحدود ومنافذها.
8. السعي بكل الوسائل إلى امتلاك طيران حربي (عطاء جوي) نسبة لطبيعة السودان الجغرافية الواسعة بهدف السرعة والحركة والمراقبة.
9. التروي في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، والاستعانة بالكفاءات الوطنية المتخصصة بعيداً عن المعايير غير الموضوعية بهدف وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

الهوامش والمراجع

1. د. عبد العزيز حسين الصويغ، الامن القومي العربي – رؤية مستقبلية، أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، مصر: 1991م، ص 24.
2. د. نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، مكتبة غريب، القاهرة: 1991م، ص 92.
3. سورة قريش: الآية: (3 – 4).
4. د. محمد عبد الرحمن المرسي، سهام البنا والأمن القومي [1 – 2]، مكة المكرمة: موقع أخوان أون لاين 10/ 4/ 2010م، ص1.
5. د. عبد العزيز حسين الصويغ، مرجع سابق، ص 13.
6. د. خليفة البله إسماعيل، الفراغ العسكري وأثره على الأمن القومي، ورقة بحثية غير منشورة.
7. د. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، الطبعة الأولى، بيروت: 1986م، ص ص 391 – 392.
8. د. عطا محمد صالح زهرة، الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي: 1995م، ص 25.
9. د. زكريا حسين، الأمن القومي، http://www.khayma.com، 9/ 8/ 2010م، ص 2.
10. د. مصطفي عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1425 ميلادية، ص 53.
11. د. زكريا حسين، الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
12. د. عطا محمد صالح زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 35، وعبد العزيز حسين الصويغ، مرجع سبق ذكره، ص 24.
13. د. زكريا حسين، المرجع السابق، ص 2.
14. أسس ومبادئ الأمن الوطني، http://www.moqatel.com، ص 1 و2.
15. نفس المرجع، ص ص 2 – 6.